العنوان:	العلوم الانسانية ودور الجامعة : ربط الجامعة بالسوق أم ربط الجامعة بالمجتمع ؟
المصدر:	شؤون اجتماعية
الناشر:	جمعية الاجتماعيين في الشارقة
المؤلف الرئيسي:	حسن، سمير إبراهيم
المجلد/العدد:	مج 27, ع 105
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	شتاء
الصفحات:	9 - 32
رقم MD:	78003
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التعليم والعمل، العلوم الانسانية، تدريس العلوم الانسانية، الجامعات، مخرجات التعليم، سوق العمل، الجامعة والمجتمع، الهوية الثقافية، خدمة المجتمع، البحث العلمي، العولمة، ما بعد الحداثة، التنمية المستدامة، تنمية الموارد البشرية، التأهيل المهني، المسؤولية الاجتماعية، الثقافة ، التنمية الاقتصادية، التغير الاجتماعي، التغير الثقافي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/78003

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العلوم الإنسانية ودور الجامعة:
ربط الجامعة بالسوق أم ربط الجامعة بالمجتمع؟

أ. د. سمير إبراهيم حسن*

مقدمة:

نقصد بالعلوم الإنسانية تلك المجالات المعرفية التي تهتم بدراسة وفهم البعد الروحي والثقافي والاجتماعي في المعيش البشري. ومنطلق هذا البحث هو الملاحظات المستمدة من خبرة العمل في المجال الأكاديمي في علم الاجتماع، والإحساس العام لدى العاملين الأكاديميين في المجالات المعرفية للعلوم الإنسانية بعدم إعطاء هذه العلوم ما تستحقه من أهمية في بلادنا وجامعاتنا، فإننا لنلاحظ بالفعل أن الاهتمام الرسمي بالعوم الاجتماعية والإنسانية، وعلم الثقافة عامة، ضئيل، وتكاد هذه العلوم تعتبر من الدرجة الثانية والثالثة ويخضع البحث فيها لرقابة صارمة وقيود كثيرة. مع أن هذه العلوم التي تحتضن أي تقدم وتطور ممكن.

ينتبه معدو تقرير المعرفة العربية للعام ٢٠٠٩ إلى ذلك: "على الرغم من وفرة كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، والمراكز البحثية العامة والخاصة إلا أنها تبقى الأخ الفقير في منظومة البحوث العربية، ولا تحظى بالاهتمام في تقارير المعرفة العربية"[(١)] وهذا البحث هو نوع من الهاجس الملح لإعادة الاعتبار لمكانة العلوم الاجتماعية والإنسانية في المجتمع وفي منظومة التعليم الجامعي تجاه ما ندعي أنها تتعرض له من تهميش.

تتبلور مشكلة هذا البحث إذا، في ملاحظة نوع من إهمال العلوم الإنسانية في مجتمعاتنا وجامعاتنا والانتقاص من دورها في تطور وتقدم المجتمعات المعاصرة مقابل التركيز الزائد على ما تسمى العلوم الطبيعية والتكنولوجية، في حين تفترض أطروحتنا هنا في أن هذه الرؤية ناقصة ومضللة، وأن العلوم الإنسانية لجديرة بمكانة كبيرة من الأهمية والاحترام في نهضة أي مجتمع وأي حضارة.

---

*) رئيس قسم – علم الاجتماع والعمل الاجتماعي – جامعة السلطان قابوس.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الدفاع عن أطروحة ترى بأن في العلوم الاجتماعية والإنسانية ومجالها المعرفي ما يشكل الإطار والحاضن الثقافي الضروري الذي لا يمكن أن تحصل نهضة أو يحصل تقدم علمي أو تكنولوجي إبداعي حقيقي بدونه.

وللاقتراب من الوصول إلى هذا الهدف، ولأننا نعتبر الجامعة هي الفضاء الأكاديمي الرئيس للعلوم الإنسانية، فإن البحث يعتمد التحليل النقدي التاريخي لدور الجامعة ووظيفة العلوم الإنسانية في إطارها، وأهميتها في مشروع النهضة الممكن. ولئن تولد شيء من الشبهة حول تحيز هذا البحث إلى نوع من المديح والثناء لهذه العلوم، فإننا قد نعترف بذلك، ذلك أننا لا نخفي أن من أهداف هذا البحث الدفاع عن العلوم الإنسانية في الوقت الذي تكاد تهمش فيه بسبب النزعة التجارية والاستهلاكية والتكنولوجية الكاسحة في زمن العولمة "الرشيد"، والخواء الثقافي والابتذال الأخلاقي الذي يمكن أن تؤدي إليه. ولكننا على رغم هوي الانتماء للفلسفة وعلوم الإنسان، فإننا سنتوخى الموضوعية من خلال تقديم المبررات والمؤشرات والأدلة المنطقية والواقعية والتاريخية على وجاهة مديحنا وثنائنا للعلوم الإنسانية، ودفاعنا عنها.

دور الجامعة:

للجامعات أهمية مركزية في التنمية وخدمة المجتمع بالمعنى الإنساني وبالمعنى التكاملي الوظيفي. والجامعات تؤدي ذلك من خلا وظيفتين معروفتين منوطتين بها في العصر الحديث:

١- رفع مستوى الوعي العلمي والثقافي للإنسان وتزويده بأسس المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية والقومية وتجديدها والاستمرارية الحضارية، وكل ما يتعلق بالحاجات الروحية العليا للمواطن والوطن وتنميتها. وتكوين القيادات الوطنية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢- التعليم والبحث العلمي والاستجابة لحاجات المجتمع ومتطلبات تطويره مادياً. أي لحاجات التنمية وتأمين متطلباتها من الموارد البشرية المدربة، والاستجابة في هذا الصدد لحاجات أفراد المجتمع في التأهيل التخصصي والإعداد للعمل. وإجراء البحوث العلمية، الأساسية والتطبيقية، ووضع نتائجها في خدمة التنمية في البلاد.

إن هاتين الوظيفتين متداخلتان جدلياً ولا يمكن في الواقع فهم أهمية كل منهما بدون الأخرى، أما بالنسبة لنهضة المجتمع وتقدمه، فهما كجناحي الطائر، لا يمكن التحليق بأحدهما دون الآخر، ولا

أولوية لإحدى هاتين الوظيفتين على الأخرى. أما القاعدة الذهبية فهي المزج وتحقيق التناغم بين القيم الاجتماعية والأخلاقية وروح الهوية القومية التي تسهر عليها، أو تعبر عنها وتهتم بها، العلوم الإنسانية من جهة، ومتطلبات العلم والتكنولوجيا والنمو الاقتصادي ومختلف المتطلبات المهنية من جهة ثانية[٢].

ولكن من الملاحظ اليوم، وبتأثر العولمة ونزعة السوق والتنافس الاقتصادي المحموم، أن الجامعات تتحيز وتركز على الخدمة المادية التكنولوجية والمهنية والتجارية، في حين تسود نزعة إلى النظر إلى الخدمة الاجتماعية الثقافية والأخلاقية التي تضطلع بها الآداب والفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية على أنها من الدرجة الثانية أو الأخيرة.

تشير زميلة جامعية بهذا الصدد إلى اختزال المعرفة إلى مصطلحات تجارية، تقاس بمنفعتها المادية، وارتباط الدافع إلى المعرفة بعوائدها النفعية: "لم يعد بنظر إلى قراءة روائع الأدب أو التاريخ أو الفلسفة على أنها تدريب للعقل على التفكير والتحليل وحل المشكلات، وأن أسلوب التفكير الناقد المستخلص من قراءة مثل هذه الروائع هو وسيلة للتنبؤ وحل مشكلات ليس بالإمكان حلها عن طريق أكثر النماذج العلمية دقة وتعقيداً. ونتج عن هذا الإهمال أن أصبح الطلاب لا يدركون أهمية هذه العلوم"[٣].

وفي كتابة "حالة ما بعد الحداثة" يقرر ديفيد هارفي: "الشيء الوحيد الواضح في ما بعد الحداثة هو اعتبار مطلب الربح الصافي هو المحدد في المقام الأول"[٤] والمسألة بنظرة تجد تفسيرها في: منطق التحول والمضاربة لدى رأس المال، فثمة غير وسيلة لصنع الربح، وتبريرات قائمة على إمكانية وجود جواب إيجابي على سؤال "هل كان مربحاً؟"[٥]. وفي تقديمه لكتاب "انهيار العولمة وإعادة اختراع العالم" يشير حامد عمار إلى امتداد التجارة لتشمل ليس فقط السلع والخدمات، بل والقيم والأفكار والطموحات والإبداعات البشرية[٦].

ونقرأ في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣: "ينطوي ترك منظومة اكتساب المعرفة لحافز الربح على خطر قلة إنتاج المعرفة، وحرمان الأضعف اجتماعياً من امتلاكها"[٧].

إذا صدقت هذه الملاحظات، وهي صادقة من موقعنا كأكاديميين في العلوم الإنسانية، فإن ذلك يعني تراجعاً في المسئولية الاجتماعية الثقافية للجامعة تجاه المجتمع، أي تراجعا في البعد الجوهري الأساسي لوظيفة الجامعة في خدمة المجتمع، وظيفتها في صيانة الهوية القومية وتعزيز الأصالة والقيم الاجتماعية الإيجابية في مواجهة التحديات التي يواجهها هذا الجانب الهام في حياة مجتمعاتنا، هذه التحديات الثقافية التي توشك أن تفقدنا هويتنا المميزة.

الجامعة وخدمة المجتمع:

يمكن أن ننظر إلى الجامعة باعتبارها الوعي العالي للمجتمع. فحين نفترض أن المتعلمين الجامعيين هم أبرز قادة الرأي العام، والقادة الاقتصاديين والإداريين والسياسيين للبلاد، فإن الجامعة بذلك، تحدد هوية المجتمع ومستقبله إلى درجة كبيرة، والجامعة في الواقع، تحدد لنفسها هذا الدور، وتوثقه في رؤيتها ورسالتها وأهدافها، ويمكن للمجتمع أن يقيمها على هذا الأساس، أي على أساس ما تحدده لنفسها من مسئولية تجاه المجتمع.

وتكمن أهمية دور الجامعة وأولويته في أن إنجاح التنمية، بالمعنى الشامل والمستدام، وارتقاء المجتمع، لا يتوقف فقط على نجاحها في تأمين الكوادر البشرية الوطنية ونوعية إعدادها وجودة تدريبها والمهارات العلمية والتقنية والمهنية التي تحتاجها السوق، بل وإضافة إلى ذلك دورها التاريخي العريق في التنوير والتنشيط الثقافي والأخلاقي والفكري ومسئوليتها الاجتماعية في رفع مستوى الوعي والمستوى المعرفي العام في المجتمع. إن مفهوم الاستدامة هنا يمتلك بعداً إنسانياً عميقاً، فهو لا يعني فقط حق الأجيال القادمة بالثروة المادية للمجتمع، بترولاً أو معادن وطبيعة مستمرة العطاء، بل وبشكل لا يقل أهمية، حق الأجيال بالثروة الروحية للمجتمع حقهم بتاريخ وتراث يعتزون به وهوية قومية وشخصية متماسكة وأصالة وانتماء يعزز الثقة بالنفس.

في هذا الصدد نقرأ في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: "الثقافة والقيم هما روح التنمية، توفران زخماً لها وتيسران الوسائل اللازمة لتعزيزها، وتحددان تصور الناس لأغراضها وغاياتها. إضافة إلى ذلك فإنهما تساعدان على تشكيل آمال الناس ومخاوفهم وطموحاتهم ومواقفهم وأفعالهم اليومية، وتشكلان مثل الناس وتلهمان أحلامهم في حياة فاضلة لهم ولأجيالهم القادمة"(٨).

إنها تنمية مستدامة تستهدف ذاتية الإنسان العربي وروحه وقيمه وتمكينه وتوسيع آفاقه، بالمقارنة مع التنمية الملموسة التي لا ترى في الإنسان سوى ترس أو مسنن في آلة تعظيم الإنتاج والربح والدخل القومي. ثم لا نجد في النتيجة سوى تزايد معدلات الفقر والخسران المبين.

ولا بد من تنظيم وتطوير العمل الاستراتيجي في هذا الاتجاه، وذلك هو أهم أدوار الجامعة في ظروف الالتباس الثقافي والحيرة واهتزاز منظومات القيم "anomie" التي تعيشها مجتمعاتنا في المرحلة الراهنة من تحولات العالم بسلبياتها وإيجابيتها.

ولعل الدور الثقافي التنويري للجامعة أن يكون أوضح نموذج للاضطلاع بالمسئولية الاجتماعية قبل ظهور هذا المفهوم في الأدبيات الاجتماعية والإدارية المعاصرة بزمن طويل. فتؤدي الجامعة مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الكبير والبيئة التي تعمل فيها من خلال ما تقوم به من أنشطة اجتماعية وثقافية وخدمية وتدريبية وتعليمية عديدة، إضافة إلى دورهم الرسمي في التعليم والبحث العلمي.

لاشك أن الخدمة المادية التكنولوجية والاقتصادية (خدمة معدل النمو الاقتصادي، والدخل القومي الإجمالي)، هي خدمة اجتماعية من النوع الممتاز، ولكننا ندعي أن كفاءة الخدمة المادية للمجتمع تتعثر ما لم تدعم وتحتضن بالجانب الثقافي الأخلاقي والقيمي الذي يهيء البيئة الاجتماعية المحفزة للابتكار في الجانب المعرفي العلمي والتكنولوجي.

لقد نشأت الجامعات وأشباه الجامعات في البداية استجابة لحاجات معرفية علمية وثقافية عامة ومستقلة، ونشأت أهم اكتشافات ومعارف العلم الحديث في الرياضيات والفيزياء والفلك في ظل ذلك النظام الأكاديمي المستقل*. ومنذ بداية العصر الحديث، فقط، برزت أهمية الجامعة في تكوين موارد بشرية مميزة، وعقولاً أكثر تنظيماً، ومعرفة علمية يمكن توظيفها لخدمة الصناعة والتجارة والإدارة. وذلك ما دفع بإلحاح فيما بعد إلى العمل على التوجيه المخطط للجامعة، وتوظيفها لخدمة المجتمع خدمة مخططة، فأصبحت الجامعات من أهم معالم تقدم المجتمعات المعاصرة، وعنوان رقيها، ومن أهم عوامل التنمية فيها.

الجامعة والسوق:

اتجهت الجامعات الحديثة عموماً إلى الارتباط بالنموذج التنموي والاستجابة لحاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية. وجاء شعار ومطلب ربط الجامعة بالمجتمع في مجتمعاتنا النامية لوضع الجامعة أمام مسئوليتها الإجرائية في قيادة المجتمع إلى التطور والتقدم، باعتبارها العقل العالي للمجتمع.

إن التخطيط لربط الجامعة بالمجتمع مسألة بالغة الأهمية، ولكنها بالغة الخطورة في الوقت نفسه إذا لم تفهم فهماً متكاملاً وشاملاً:

- هي بالغة الأهمية حين يكون على الجامعة بأفقها العلمي العالي أن تدرس المجتمع وتحدد حاجاته وترسم أهدافه وتصون هويته وتجدد بنيته وتشده إلى آفاقها النيرة وترتقي به.

- وهي بالغة الخطورة حين تندمج الجامعة بالسوق باعتباره فرص عمل وشغل فحسب، وتحصى مخرجاتها وتفصلهم على قد السوق وفرص العمل وليس على قد المجتمع والوطن باعتبارها أسرة تتكامل فيهما وظائف الروح والتنشئة والعلاقات العاطفية الحميمة مع العمل والحاجات المادية.

ولكن الجامعات اليوم تغريها الهوية التكنولوجية والخدمية وتخريج الموظفين والمستخدمين على قياس السوق وفرص العمل، وتتحول إلى معمل لإنتاج السلع الخاضعة لمبدأ العرض والطلب. وتبتعد عن وظيفتها الثقافية التعقيلية، ودورها في صون الهوية والأصالة والإرث الحضاري كونها بضاعة صعبة التسويق في أتون العولمة، والطلب عليها قليل.

يشير حامد عمار إلى تضافر التجارة والتكنولوجيا والإدارة في ظل العولمة لتأكيد أن "جميع الحضارات منذ الآن سوف تضطلع بها قيادة التجارة والسوق وأن مكونات النشاط الإنساني الأخرى من سياسية واجتماعية وثقافية سوف يمليها أساساً ذلك المنظور الاقتصادي"[٩].

وبالفعل كاد مطلب ربط الجامعة بالمجتمع، في معظم الجامعات، أن يتحول صراحة إلى ربط الجامعة بالسوق. وكأن المجتمع هو صناعة وتجارة وتكنولوجيا فقط وليس كياناً متكاملاً من الناس والإنتاج ومن الحاجات المادية والحاجات الروحية. وكان ذلك نتيجة فهم قاصر لمتطلبات مجتمع المعرفة المحتفي به هذه الأيام. فهو يتكون، وفق هذا التصور القاصر، من قطبين متفاعلين فقط، هما: القطب الاقتصادي والقطب التكنولوجي، في حين يغيب عنه القطب الاجتماعي الثقافي الذي يتجسد في العلوم الإنسانية والآداب والفنون[١٠].

فبتأثير السوق والمنافسة على إرضائها، أخذت الجامعات تحصر الإبداع والابتكار والبحث العلمي بالمجالات التقنية وتتناسى المجالات المعرفية الأخرى كالعلوم الإنسانية والاجتماعية والإبداع في مجالات الفنون والآداب، على الرغم من كل الشواهد من تاريخ الحضارات على الدور المهم لهذه العلوم الأخيرة "كفضاء للإبداع والتركيب الخلاق".

إن السوق اليوم هي التي تستميل الجامعة إلى متطلبات العولمة والاستهلاك، والجدوى الاقتصادية بالمعنى الاقتصادي التخصصي المادي، أي الإنتاج المادي السلعي التجاري والمنافع المادية الملموسة. في حين يفترض بالجامعة أن تقود المجتمع، وتحدد له توجهاته، وتنظم قيمه العليا بما تعلمه وتخرجه من مثقفين، أو متخصصين علميين في المجالات المادية مزودين بأفق ثقافي اجتماعي واسع، ومن مفكرين

وأدباء وفلاسفة وعلماء اجتماع، يحافظون على الهوية الحضارية الثقافية الوطنية ويجددونها ويرسمون مسارات مستقبل المجتمع وتقدمه الإنساني.

لا شك أن ميل الجامعة باتجاه السوق يعكس الحاجات المعاصرة للدول (الحاجات الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية) ولا بأس في ذلك إطلاقاً، بل هو ضروري جداً، ولا بد للجامعة من تأمين حاجة سوق العمل كأولوية، كما عليها أن تظل منفتحة على المحيط الاجتماعي والاقتصادي وتوجه خبراتها وبحوثها والأطر التي تكونها إلى تطوير الإنتاج في القطاعات المختلفة، وتحقق شراكة فاعلة بينها وبين مؤسسات الإنتاج، وتضمن التكوين المستمر للعاملين في تلك المؤسسات. ولكن يفترض أن يبقى في الإدراك الإداري الأكاديمي، على الأقل، أن حاجات المجتمع ليست حاجات مادية وتكنولوجية فقط، بل حاجات روحية واجتماعية وأخلاقية.

إن الاقتصار على الحاجات المادية والتكنولوجية والاقتصادية في دور الجامعات يعني تقليص خدمة المجتمع إلى خدمة السوق، مما سيؤدي عاجلاً إلى تراجع الوظيفية الثقافية والتنويرية للجامعة، والتمادي في ذلك قد يؤدي إلى أن تساهم الجامعة في نشر ثقافة السوق بما لهذا المفهوم من معنى قدحي(١١).

لقد أخذت الكوادر الأكاديمية في أهم جامعات العالم وأعرقها تعبر في السنوات الأخيرة عن مخاوفها من صعود تيار "التوجه التجاري" وهيمنة أساليبه في توجه الجامعات، وهناك اليوم من الأكاديميين في أرقى جامعات العالم من يضيق ويضج بالشكوى من "تتجير"* مخرجات الجامعة، ويحذرون من تهميش الدور الثقافي والتنويري والإنساني والأخلاقي والتربوي للجامعة أمام المنافسة المحمومة لخدمة السوق، والفهم الضيق الأفق لمجتمع المعرفة. تقول إحدى الأكاديميات النابهات محذرة:

"ولنكن نحن معشر الأكاديميين على حذر من أن تتلوث لغتنا بالمفردات الشائعة التي باتت تروج لها الشركات التجارية، بحيث أصبح الطالب في عرف هؤلاء مجرد مستهلك والمعرفة منتجاً وسلعة، كما ينبغي علينا أن نحذر من أن نتبنى أو نتأثر بالطبيعة الجشعة لمديري التسويق ونزعتهم نحو تبرير وترويج ثقافتهم تضخيم قيمة المنتج"(١٢).

إن أي مجتمع، مهما كانت مقتضيات الاقتصادي والتكنولوجيا والإنتاج الخشن، لا يمكن حصره بمجرد قطبين أو بعدين (اقتصادي وتكنولوجي)، بل إن هذين البعدين لن يتطورا دون البعد المحفز الثالث: البعد الاجتماعي الثقافي العقلي والأخلاقي. ومن هنا شدد تقرير اليونسكو لعام ٢٠٠٥ على

بناء منظور أرحب للمعرفة الإنسانية، منظور لا يحصرها في البعدين العلمي والتقاني، بل يراها في بنيتها المتكاملة" التي لا تغفل الإنسانيات ومختلف العلوم الأخرى في الجماليات والقيم والفنون ومختلف تجليات المنتوج الرمزي الصانع لحكمة الإنسان ... مما يمنح ... مفهوم مجتمع المعرفة كفاءة أكبر في الإحاطة بجوانب عديدة من الفاعلية النظرية للإنسان التي لم يعد أحد يجادل في تفاعل وترابط أدوارها، حيث تعادل قدرة التعقل كفاءة التخيل، وحيث يصبح التركيب المعرفي فعلاً مستوعباً لحصيلة الجهد الإنساني في الفهم والإبداع"[١٣]. ومن هنا نعتقد أن على الجامعة أن تحذر من قصر وظيفتها على البعدين العلمي والتقاني كانعكاس لفهم ضيق لمقتضيات مجتمع المعرفة العتيد، وأن تعيد تجديد وتعزيز دورها الثقافي التنويري العريق.

إن على الجامعة أن تتمسك بهذا الدور في خدمتها للمجتمع، وعلى المجتمع والحكومة والإدارة أن يتعهدوا تعزيز الجانب الثقافي الإنساني الأخلاقي في وظيفة الجامعة بالدعم والرعاية والتطوير والتحفيز لتكوين وتعزيز البيئة الثقافية والروحية والأخلاقية الإنسانية الشفافة والديمقراطية التي تثري وتتكامل فيها إمكانات الإنسان الإبداعية العلمية والإنتاجية المادية، وتزود الطلاب الجامعيين بالأفق الثقافي الذي يجعلهم أقدر على فهم تخصصهم نفسه، والتمكن أكثر من توطينه وتوظيفه الاجتماعي. وهنا دور ومسؤولية المجتمع تجاه الجامعة، أي أن يتعهد مخرجات علوم الثقافة: الفنون والفلسفة والآداب والعلوم الاجتماعية بالرعاية والاهتمام حين لا تستوعبهم السوق. بل إن هناك من إلى ضرورة التفكير في مدونة أخلاقية جديدة على الصعيد العالمي في ظروف مجتمع المعرفة والطفرة التكنولوجية وتأثرها على منظومة الأخلاق ومستقبل القيم في المجتمعات البشرية، وقد أطلقت اليونسكو مشروع مدونة عام ٢٠٠٧[١٤].

أهمية العلوم الإنسانية:

إن المنظومة الثقافية المكونة من الدين والآداب والفنون والفلسفة والعلوم الإنسانية التي تكون رؤية العالم في حضارة من الحضارات أو ثقافة من الثقافات هي البيئة الروحية للتطورات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية المادية. هي الإطار وهي الحاضن الثقافي الضروري الذي لا يمكن أن يحصل تقدم حقيقي لا علمي ولا تكنولوجي إبداعي بدونه. فالثقافة تتعهد بناء الإنسان وروحه وهويته ونمط تفكيره وتكون استعداداته للتفتح العقلي والإبداع[١٥].

وإننا لندعي أن كل نهضة في التاريخ وكل حضارة عظيمة إنما تمت التهيئة لها في المجال الاجتماعي الثقافي والأخلاقي والفلسفي، هذا المجال الذي شكل الحاضنة المنضجة لإبداعات الحضارة:

لقد تبلورت الحضارة الصينية بالكومفوشية، والحضارة اليونانية بالفلسفة والمسرح والفنون، والحضارة العربية الإسلامية بالقيم الإنسانية النبيلة في الحق والعدالة والمساواة وبالفقه وعلم الكلام والفلسفة والترجمة. وفي الحديث عن النهضة العربية والحضارة العربية في العصور الوسطى نقرأ في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣: "الذي أسهم في النهضة العلمية، هو نهضة أخرى سبقتها في العلوم الاجتماعية والإنسانية، أي علم الكلام وعلم اللغة والتاريخ والفقه والتفسير وغيرها. فقد أثارت هذه العلوم الاجتماعية والإنسانية العديد من المسائل التي تطلب حلها الأخذ بالعلوم الأخرى من رياضية وغيرها وتطويرها، أو ابتكار علوم جديدة..."[١٦].

أما الحضارة الأوربية الحديثة فبدأت بإحياء الآداب والفلسفة والفنون الكلاسيكية اليونانية وترجمة منتجات الفكر العربي الإسلامي، وبالتنوير والعقلنة، قبل أن تقدم منتجاتها التكنولوجية وتفجر ثورتها الصناعية، فقد استغرقت الثورة الصناعية الأوربية ثلاثة قرون من التمهيد في مجالات الفلسفة والآداب والفنون والعقلنة والتنوير، قبل أن يكون بالإمكان أن تتحقق. بل إن عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر اعتبر أن منظومة القيم البروتستنتية هي أساس نشوء الرأسمالية كنظام إنتاج وبعده اعتبر عالم الاجتماع الأمريكي المعاصر روبرت ميرتون أن لقيم الزهد والتقشف في البروتستنتية أثراً ومقاماً مهماً في التعجيل بالثورة العلمية[١٧]، وكانت أهم الجامعات الأوربية تفرض على طلابها ممن يريدون دراسة الطب أو العلوم، دراسة الأدب والفلسفة في البداية قبل دراسة الطب أو الفلك أو غيرها[١٨].

إن المستشارين العلميين الذين يخططون لجامعاتنا العربية اليوم يقلدون الجامعات الغربية والأمريكية كما هي عليه حالها الآن، ويعتقدون أنهم بذلك سيقفزون بالتنمية في مجتمعاتنا قفزة هائلة إلى الأمام، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار عمق التجربة الثقافية التاريخية لهذه الأخيرة وكيف وصلت إلى ما هي عليه الآن، بل كيف تعيد النظر في ما آلت إليه اليوم.

لقد ابتدأت النهضة الأوربية منذ بدايات القرن الثاني عشر بإحياء الآداب الكلاسيكية اليونانية والرومانية (عصر النهضة الأول)[١٩]. وكانت مدرسة ساليرنو وهي مدرسة للطب حصلت على اعتراف رسمي بها عبر مرسوم أصدره فريدريك الثاني عام ١٢٣١م تشترط دراسة الطالب فيها للآداب مدة ثلاثة سنوات قبل أن يبدأ بدراسة الطب. وكانت الدراسات الأولية في الجامعات البولونية الأولى في القرن الثاني عشر تركز على المنطق والنحو والبلاغة، وكذلك الأمر في المدارس الكاتدرائية التي تحولت إلى جامعة في باريس في البدايات الأولى للقرن الثاني عشر. فلم تكن الجامعات الأولى في أوروبا جامعات علمية، بمعنى

العلوم الطبيعية، بل كانت شبيهة، أو أقرب إلى ما نسميه اليوم بكليات الآداب والعلوم الإنسانية بفروعها في اللغات وعلوم الطبيعة البشرية والتاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع، وكان رئيس الجامعة بشكل عام هو رئيس كلية الآداب والأمر نفسه نجده في جامعة أكسفورد وكمبردج، حيث سيطرت كلية الآداب على باقي الكليات بشكل أكمل وأشمل. كما اقتضى أمر مجمع فينيسيا عام ١٣١٢م تدريس اللغات اليونانية والعربية والكلدانية والعبرية في خمس جامعات أوربية هي: بولونيا وسلامنكا وباريس وأكسفورد والجامعة البابوية.

ولعل مما له دلالته الأكيدة فيما نحن بصدده أن الشهادة العليا (الدكتوراه) التي تمنح اليوم في جميع جامعات العالم في أي تخصص علمي أنى كان، هي (PHD) أي دكتوراه فلسفة في التخصص العلمي المحدد. أي أن البعد الفلسفي والتحليل المنطقي والأفق الثقافي المفتوح على الخيال الإبداعي هو محور وجوهر العلم العالي المتقدم.

بل أن مفهوم العلم الحديث نفسه كان للفلاسفة الدور الأول في تأسيسه وفي تمحيص وبناء طرقة مناهجه وإرهافها. فالمفهوم الحديث للعلم وللمنهج العلمي في البحث لم يتشكل على أيدي العلماء وحدهم، ولم يكن لمناهج العلوم الدقيقة (الطبيعية) أن تتقدم وتزداد رهافة ودقة وموضوعية لولا النقد الفلسفي لها في مجالات المنطق ونظريات المعرفة وفلسفة المعرفة والأبستمولوجيا وعلم اجتماع المعرفة. واقتضت الثورة الصناعية ثلاثة قرون على الأقل من التهيئة في مجالات الفلسفة العقلانية والتنويرية قبل أن تقوم، وصاحب قيامها نشأة أهم العلوم الاجتماعية وهو علم الاجتماع. فكان للفلاسفة والمشتغلين بالعلوم الإنسانية رؤية واضحة تمام الوضوح لمتطلبات العلم وهم من أدرك ما يحتاج إليه العقل البشري من مناهج للبحث وطرق جديدة للتفكير حتى ينتقل إلى عصر جديد.

وما كان لمفاهيم تكون أساسا وجودنا الاجتماعي المتحضر الحديث والراهن، كالأمة والدولة والنظرية السياسية والدستور والقانون والديمقراطية والمؤسساتية والحرية والعدالة والمواطنة والمجتمع المدني والمشاركة ... أن تنشأ في رحاب العلوم الطبيعية والتكنولوجية المسبح بحمدها اليوم، بل في المجال الفكري والمعرفي لعلوم الاجتماع والسياسة.

وهل كان يمكن تصور النهضة ومنجزات الأزمنة الحديثة بدون بيكون وهوبز ولوك ومنتسكيو وروس وديكارت وكانت وسبينوزا وفولتير وديدرو وجماعة الموسوعة وماركس وكونت ودوركايم وفيبر؟ وهل

يمكن تصور القرن العشرين السابق، بكل عظمة إنجازاته التكنولوجية والعلمية، بدون كلود ليفي شتراوس وبارسونز وميرتون ومانهايم وكاركوز وسارتر وهبرماس وفوكوودريدا؟

أما تاريخنا العربي الحديث والمعاصر فليس من الصعب الاقتناع بأنه من المتعذر الحديث عنه بدون الأفغاني ومحمد عبده وخير الدين التونسي والكواكبي وقاسم أمين وعلي عبد الرازق وحسن البنا وطه حسين وخالد ومحمد خالد ومحمد النويهي ومالك بن نبي ونجيب محفوظ وأدونيس وسهيل إدريس وزكي نجيب محمود وفؤاد زكريا وصادق العظم وسمير أمين وطيب تيزيني والجابري والعروي (بغض النظر عن اتفاقاتهم أو اختلافاتهم أو اتفاقنا واختلافنا معهم) أما أنه كان يمكن تصور ثقافتنا العربية اليوم بدون مجلات الهلال والكاتب والآداب والطليعة والمعرفة وعالم الفكر والنهج والناقد والمستقبل العربي...؟

بالله، إذا استبعدنا كل هؤلاء من التاريخ الحديث والمعاصر والراهن فمن الذي يبقى فيه غير السعي المحموم وراء المال والاستخدامات الرديئة للاكتشافات العلمية والتكنولوجية وزعماء الحرب والنزعة العسكرية الكريهة؟

أن المجتمعات التكنولوجية والثورة التكنولوجية وثورة وسائل الاتصال والإعلام والثورة المعلوماتية المنفلتة من عقالها اليوم تبحث عن أخلاقيات جديدة توجهها، فتبحث عن ضالتها لدى الفلاسفة وعلماء الإنسان.

ومفهوم التنمية الذي بني على أسس مادية وتكنولوجية واقتصادية نفعية ربحية جافة خلق عواقب ومشكلات ثقافية وأخلاقية سيئة غير مرغوبة إنسانياً، ولذلك لاحظنا تحول الفكر الإنساني الجديد وجهود المنظمات الدولية الإنسانية إلى إبداع مفهوم التنمية البشرية والتنمية الإنسانية الذي تشكل حقوق الإنسان عناصره الجوهرية. والنتائج المغفلة والفاسدة للتكنولوجيا والنظم الاقتصادية من يفندها ويقارب أسبابها ويقترح إصلاحاً غير علم الأخلاق وعلم الاجتماع؟ وإذا كان حقاً أن التطورات التكنولوجية ونمط الاقتصاد السائد والصاعد نجمه، (الليبرالية والسوق)، والعولمة المصاحبة هي في نهاية التحليل البني التحتية المحددة والمؤثرة في الثقافة والقيم والأخلاق فتحرفها عن المرغوب وتشوه الخصوصية الحضارية والثقافية والأصالة والهوية، فإن النتائج غير المرغوبة اجتماعياً وإنسانياً للتكنولوجيا، والسوق، والعولمة المغفلة، تعالجها الدراسات الاجتماعية العلمية والتنشئة الاجتماعية الثقافية الموجهة والرشيدة المبنية على هذه الدراسات وتمكين الفرد والمجتمع من قدراتهما الخلاقة.

وحتى عند اختيار نموذج تنموي اقتصادي محدد فإن هذه التنشئة، وهي وظيفة علوم الإنسان، هي التي ترسخ القيم والسلوكات اللازمة والملائمة لنجاحه أو تعيد توجيه ما يمكن أن ينشأ عن هذا النموذج من عواقب ضارة.

ونجد في مجالات علمية ومهنية كانت لتبدو بعيدة عن موضوعنا اتجاهاً يؤكد ما نرمى إليه، فهناك الدراسات البينية والاهتمام المشترك بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، تلك التي بدأت تنحو منذ فترة غير بعيدة، منحنى اجتماعيا: ففي مجال الطب يتعاظم شأن الاتجاه المسمى أنسنة الطب Humanization of medicine أي تدخل معارف العلوم الإنسانية كعلم النفس والاجتماعي والتربية في التعامل مع تشخيص وعلاج الأمراض وتوجه الرعاية الصحية.

كما تكون اتجاه معرفي إنساني علمي كامل يتعامل مع الصحة فتكون علم اجتماع الصحة والطب، وقامت دراسات حول علاقة المساواة الاجتماعية بالصحة ودرست الإصابة بالمرض كعملية اجتماعية، والطب كمؤسسة ضبط اجتماعي، ومبدأ ثنائية العقل والجسم في دراسة أسباب المرض[٢٠].

وفي مجال هندسة العمران السكني والتجاري والصناعي وتخطيط المدن والتخطيط الإقليمي، لم يعد من الممكن استبعاد البعد الإنساني والاجتماعي المتعلق بجماليات المكان وأخلاقيات البيئة وثقافة المجتمع المحلي وطبيعة العلاقات الاجتماعية.

وفي مجال علوم الدماغ والعلوم العصبية الحديثة تقدم علوم الاجتماع والتربية وعلم النفس فوائد معرفية ومنهجية وإكلينيكية هامة للمتخصصين.

وتعلمنا الملاحظة العادية ودون جهد بحثي، أن مراحل التغير الاجتماعي الاقتصادي السريع التي مرت بها بعض المجتمعات كانت دائماً تفرز مشكلات اجتماعية ثقافية وأخلاقية من كل نوع فتنمو وتنشط وتتحفز فيها وفي جامعاتها أقسام العلوم الاجتماعية والثقافية، فجميع العلوم الاجتماعية الحديثة في أوروبا تبلورت ونشطت في أتون الثورة الصناعية وما أفرزته من مشكلات سكانية وأخلاقية وثقافية واجتماعية، والمدرسة الثقافية الأمريكية في علم الاجتماع تكونت ونشطت في فترة الأزمة الاقتصادية وما بين الحربين، فماذا عن مجتمعاتنا؟ أليست هي الآن تجتاز مرحلة انتقال وتغير اجتماعي سريع؟ مع ما يولده ذلك فيها من عواقب ثقافية واجتماعية وأخلاقية من جميع الأنواع، أو ليست هي في غاية الحاجة إلى المتخصصين في علم الاجتماع والتربية والثقافة والتاريخ والأدب يمكنهم أن يتعهدوا هذه

العواقب بالدراسة والفهم والتقريظ، وهذه التغيرات بالترشيد الاجتماعي العقلاني؟ أين وموقع هذه العلوم ومكانتها في جامعاتنا؟

ربما لا تعي الشركات ورجال الأعمال والقطاع الخاص ومسؤولو حسابات وتخطيط الدخل القومي الإجمالي أهمية هذه العلوم وأهمية البعد الاجتماعي والإنساني الذي تتعهده، فذلك منطق السوق الذي يعملون فيه، ولكن المفترض أن تكون الجامعة أكثر حكمة، وأن يكون استراتيجيو التعليم أوسع أفقا. فيمكن للعلوم الاجتماعية إذا ما نالت حقها من الاهتمام والتشجيع والدعم أن تجنب المجتمع كثيراً من المشكلات والأزمات وأن تساعد في حل الكثير مما هو قائم منها وأن تقي من المقبل منها لا ريب.

ولكل ذلك، لعل الحكمة اليوم تقتضي التفكير بإعادة الاعتبار للدور المحوري لعلوم الإنسانية في استراتيجيات وخطط التعليم. لقد كان هدف الجامعات الأولى الأساسي هو فتح الآفاق الفكرية وترقية النوعية والأخلاقية. ولكن حاجات الدولة والصناعة والسوق والاستهلاك "وتحديات العولمة" المفهومة في مدى قصير جداً، حولت الجامعة في كل مكان اليوم تقريباً، فهمشت وظيفة الموضوعية والنقد وتنمية القدرات العقلية والتفكير الحر وفتح الآفاق الفكرية وترقية النوعية والأخلاق ودعمت وظيفة تخريج المهندسين والتكنولوجيين ورجال الإدارة والأعمال والمحاسبة وذلك من نظرة قصيرة المدى لا تهتم سوى بالحاجات الآنية النفعية سريعة المردود وتأمين متطلبات التكنولوجية وإشباع نهم المجتمعات المعاصرة في نهب موارد العالم والطبيعة.

أن ما أحدثته هذه النزعة التجارية والتكنولوجية النهمة لموارد العالم من تخريب في البيئة سيحتاج إلى عقود وربما قرون من جهود التنشئة والتربية الاجتماعية البيئية لإصلاحه، هذا إذا كان لا يزال قابلاً للإصلاح. وفي كل الأحوال فإن ذلك منوط بالعلوم الإنسانية والاجتماعية.

البعد الاجتماعي الإنساني للتنمية:

راج كثيراً مفهوم الإصلاح الاقتصادي في العقود الثلاثة الأخيرة، وكان هذا المفهوم أن يختزل الإصلاح بالانفتاح، والتنمية بالنمو الاقتصادي الصرف، أي في الاستثمار وعوائده الرأسمالية. فأصبحت سمة الإصلاح الجديد انحصار اهتمامه بالأرقام والإحصاءات والمؤشرات الكمية عن دلالات الاستثمار والإنتاج والمحاسبة المالية والنقد والتسليف. أما مستويات الحياة الإنسانية وعدالتها ومؤشراتها الاجتماعية

والسياسية والأخلاقية والثقافية، فقد بات ينظر إليها باعتبارها نافلة أو مرتبة أدنى، فأصبح التعامل مع الإنسان باعتباره إما منتجاً أو مستهلكاً، فهدف التعليم والصحة هو تأمين عمال أصحاء ومؤهلين لتعظيم الإنتاج القومي، والإعلام خلق مواطنين متغذين مستهلكين ومشترين، أما أوقات الفراغ فهي أوقات لزيادة الاستهلاك وتنشيط المبيعات وشراء الخدمات، بحيث فرضت معايير الربح على أوجه النشاط الاجتماعي كلها، حتى على القيم الأخلاقية، وتحول الإنسان نفسه إلى سلعة، أو مجرد ترس في آلة تعظيم الإنتاج القومي بغض النظر عن أنماط توزيعه.

لقد تم تجاهل الشروط الاجتماعية والحاجات الثقافية والروحية والاجتماعية بتأثير بعض الاقتصاديين من أصحاب الاختصاص الذين، على خلفية انهيار النموذج السوفييتي العتيد والتهليل لنظام عالمي جديد، وللعولمة التي لا راد لقضائها، استطاعوا إقناع أصحاب القرار (بأنهم يملكون نظرة ثاقبة)، نظرة تمثلت في تجاهل المسائل الاجتماعية والثقافية والروحية والمشاركات والتكافل وحجبها تحت عباءة مفهوم أحادي البعد للإصلاح الاقتصادي.

هذا المنطق في الإصلاح الاقتصادي الأحادي البعد الرائج اليوم، يطمس الصورة الواقعية لتأثر الحياة الاجتماعية والثقافية على الإنتاج والتوجه الاقتصادي. وهنا يبرز دور العلوم الاجتماعية في دراسة اتجاه تأثير المؤشرات الاجتماعية، كالنظم الاجتماعية والعادات والتقاليد والثقافة والتراث والتكوين العقلي، في الحياة الاقتصادية. حيث تظهر التجارب أن العديد من الخطط التنموية، أو محاولات الإصلاح الاقتصادي، على الرغم من أنها قد تكون مدعومة بإرادة سياسية فعلية، قد تتعثر نتيجة عدم استعداد الناس أو عدم مشاركتهم، بتأثير عادات اجتماعية أو منظومات قيم وسلوك وأنماط حياة مكتسبة ومعتادة. الأمر الذي يبرز أهمية أخذ الظروف الاجتماعية المعطاة وتهيئتها للاندماج في الخطط، وخاصة تهيئة الأفراد والهيئات الوسيطة ومؤسسات المجتمع الأهلي اجتماعياً وثقافياً وإعلامياً لمشاريع التغيير. وذلك هو دور العلوم الاجتماعية بالدرجة الأولى.

إن رفع مستوى الإنتاجية كعميلة اقتصادية، مثلاً، يتطلب رفع المستوى الثقافي عموماً، وإيجاد دوافع مادية ومعنوية محسوسة، بحيث تعتبر العوامل الاجتماعية من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاجية كعملية اقتصادية مهمة، وكمفهوم اقتصادي مركزي في عام الاقتصاد.

إن عدم أخذ المؤشرات الاجتماعية بعين الاعتبار يؤدي دائماً إلى تعثر خطط التنمية، أو قل: إلى إعاقة النمو الاقتصادي، وإلى ظهور (آثار جانبية) تلتهم العائد الاقتصادي وتخفض معدلات النمو.

وهكذا لو استطعنا اليوم أن نحسب الكلف الاجتماعية لكل ذلك ونقارنها بالعائد الاقتصادي البحث (الدخل القومي)، فربما نكتشف الخسران المبين.

أمام هذا الواقع يفترض عدم ترك العوامل الاجتماعية تفعل فعلها بشكل مغفل، ولابد من تطويعها وتوظيفها في الإنتاج بصفتها مورداً لا تقل أهميته عن الموارد الطبيعية النادرة، وتلك مهمة أكيدة للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

وفي مستوى التغيير التنموي الشامل يفترض الاهتمام بالتدخل لإعادة توجيه التنشئة الاجتماعية وأساليبها وأنماط العلاقة بين مؤسساتها، كالأسرة والمدرسة والإعلام والمنظمات الأهلية والمدنية، بما يخدم ويحقق ترسيخ المفاهيم والقيم والسلوكيات المناسبة لطبيعة المشروع التنموي وأهدافه. فالتحدث، مثلاً، يفترض عموماً ذهنيات تناصر وتتقبل التغيير، والتصنيع يتطلب ترسيخ الإحساس بقيمة الوقت، والدقة في التعامل معه، والإيمان بقيمة العلم والمعرفة العلمية والتكنولوجيا. والترويج السياحي يفترض الانفتاح على الآخر وقبوله، وتحديث الزراعة بإدخال وسائل جديدة في الري أو محاصيل جديدة أو أصناف جديدة من الحيوانات أو تصنيع بعض المنتجات الزراعية أو تسويقها، يتطلب تغيير الكثير من العادات والنشاطات الإنتاجية الراسخة في الريف. والانتقال من نمط اجتماعي اقتصادي يعتمد على مركزية الدولة والقطاع العام في الإنتاج والتشغيل إلى نمط آخر أكثر حرية وحيوية في إطلاق مبادرات الأفراد والمؤسسات الخاصة ومشاركاتها يتطلب مشروعاً ثقافياً وإعلامياً مكثفاً لتغيير ثقافة العمل السائدة... الخ.

ولذلك فإن إعداد البرامج الاجتماعية والتثقيفية الموازية للبرامج الاقتصادية الإنتاجية والتنموية التي تركز على تغيير وتعديل القيم والعادات الإنتاجية الراسخة، تكتسب كلها أهمية كبرى، وتقتضي حشد جهود العلوم الاجتماعية والإنسانية ودعمها.

تحديات الجامعة:

يأسف كاتب عربي لوقوع الجامعة في الشرك "فتهتم بإنتاج كميات كبيرة من المواد البخسة لتأمين حاجة المجتمع الاستهلاكي ولإرضاء العقلية الاستهلاكية بدلاً من أن تعمل على رفع القيم النوعية فيها"[٢١].

وبالفعل لقد طغت متطلبات السوق اليوم على وظيفة الجامعة وذلك على حساب الرسالة والمهمة الأساسية في بناء الإنسان. والواقع أن عوامل موضوعية متعددة دفعت الجامعات إلى هذا الاتجاه من الاستجابة في الأزمنة الجديدة والراهنة:

١- فأمام تزايد أعداد الطلاب وجدت الجامعة نفسها أمام ضرورة تحديد البرامج والمقررات وتبسيطها فاقتربت من المدرسة الثانوية وهي لا تزال مثابرة على هذه الاقتراب.

٢- أمام حاجات الدولة والمجتمع والسوق والتخطيط الاقتصادي والمنافسة الاقتصادية فرض على الجامعة أن تصبح كالمدرسة المهنية، تهتم بتخريج حرفيين ومهنيين، مع أن ذلك هو من مسئولية المعاهد التأهيلية المتخصصة.

٣- وأمام الإقبال على التعليم في مختلف المستويات والحاجة إليه فرض على الجامعات أن تتحول إلى مراكز لتأهيل المعلمين بدلاً من كونها مراكز للبحث العلمي والثقافة والمعرفة الراقية.

٤- وحتى البحث العلمي في الجامعات وأمام رغبة الجامعات في بيع خدماتها صارت أبحاثها محكومة بسوق العرض والطلب. فالرضوخ لضغوط السوق حول إنتاجها إلى سلعة تحدد قيمتها في السوق ووفق مبدأ العرض والطلب فتراجعت روح البحث العلمي وترسيخ الأسلوب والموقف الفكري الذي يهدف أولا وقبل كل شيء إلى المعرف والبحث عن الحقيقة.

لقد فقدت الجامعة نخوة الزعامة، وأخذت تجري وراء السوق، وتتمنى أن يتفضل بقبولها كمووردة سلع، بل هي اليوم تسوق نفسها وفق معايير العصر السوقية. ويهلل سادة السوق لهذه الاستجابة، ولكن كثيراً من الأكاديميين الحقيقيين اليوم يشعرون بالمرارة والخطر نتيجة ذلك:

"يجب أن لا نستسلم للمفهوم السائد القائل أنه ليس ثمة من يريد المعرفة من أجل المعرفة، وأن الجامعة يجب أن تكون تذكرة الانتقال إلى ميدان العمل المهني، كما يجب أن نتعامل بحذر شديد مع إدارة الجامعات على أنها شركات تجارية جل همها ضمان استمرارية الدخل المادي الناتج عن براءات الاختراع... على حساب تنشئة جيل من المفكرين العظام... من غير المعقول أن يصبح العائد المادي الذي يقاس بالمنفعة المادية والتجارية هو المحرك الرئيسي للبحث العلمي، بل ينبغي أن يكون هناك توازن

بين أغراض البحث العلمي من أجل المعرفة وتوسيع آفاقنا الثقافية، وبين البحث العلمي في العلوم الطبيعية للأغراض التجارية، وأن ينظر إلى هذا التوازن في حد ذاته على أنه غاية نبيلة"[٢٢].

على عكس الاتجاه السائد في النظر إلى مهمة الجامعة، فإن الحاجة اليوم أشد، "في ظلال العولمة"، إلى تعزيز الجانب الاجتماعي الثقافي في دور الجامعة في خدمة المجتمع وتشجيع وتنشيط العلوم الإنسانية لتملأ مجالها من جديد وتستعيد الدور المفقود للجامعة. فللجامعات الوطنية في ظل ثورة المعلومات والاتصالات والانفتاح والتطور المعرفي والتكنولوجي المذهل دور كبير ومهم في تحصين المجتمع ثقافياً وأخلاقياً أمام الهجمة الإعلامية والثقافية للبلدان المهيمنة إعلامياً وتكنولوجياً التي تؤثر بشدة في قيم وهوية وأخلاقيات بلداننا، والجامعات هي أهم المؤسسات التي يمكن للمجتمع أن يتحصن بها لحفظ هويته وخصوصيته الثقافية دون انغلاق أو تقوقع على الذات. إن الجامعة تضم خيرة شباب الوطن ونخبة المفكرين والمثقفين والمعلمين والعلماء ولذلك فهي أهم مؤسسة اجتماعية يمكن أن تناط بها مسئولية الحفاظ على التراث العريق والقيم الوطنية والهوية الثقافية الأصلية.

إن وظيفة الجامعة ليست بنائية فقط، كالمدرسة الثانوية، بل هي وظيفة تمكينية، فدورها لا يقتصر على تقديم المعرفة التي تساعد الإنسان على كسب عيشة، ولا خلق طبيب أو مهندس أو تكنولوجي ماهر وفرصة عمله مضمونة، فحسب، بل طبيب وتكنولوجي ومهندس باحث، وإنسان مثقف مزود بانتماء والتزام وطني وبأفق اجتماعي إنساني واسع، وخريج جامعي قادر على خلق فرصة العمل لنفسه.

تلك هي خدمة الجامعة للمجتمع، بل ذلك هو اختباره كفاءة الجامعات الوطنية في العالم. وفي إطار دورها الثقافي على الجامعة أن تبتعد بخريجها عن ثقافة الاعتماد على الدولة، والفرص والمطالب المنتظرة من الحكومة، لأن ذلك يخفض من مستوى المبادرة الفردية والجماعية والتحفيز وقيمة الإنجاز والابتكار الاجتماعي. بل بالعكس يفترض بالجامعة أن تعد خريجيها لأن يكونوا أهلاً لأن تعتمد عليهم الدولة والحكومة، ويفترض تخفيف العبء عن الدولة لأن الدولة في الاقتصاد الجديد هي ربان السفينة وليست المجدفة[٢٣].

وعلى الجامعة الوطنية أن تعمل على أن تكون هي الأساس في تنشيط الواقع الفكري والثقافي في المجتمع، وذلك هو دورها التاريخي العريق الرفيع الذي يربطها حقاً بالمجتمع ويكسبها ثقته، ذلك أنه في ظروف العولمة المستمرة وتشجيعها "النفوذ الأفقي للسوق"، يتوجب إعادة تكييف الثقافة لتكون

"الحارث اليقظ والمثابر للأهداف الإنسانية للنشاط الاقتصادي"، بحيث تحمي وتنمية قيم التضامن والتنوع الثقافي[٢٤].

ربط التعليم بسوق العمل؟ نعم، ولكن يفترض عدم النظر إلى ذلك نظرة ساذجة وبسيطة تربط الخريج الجامعي بفرصة العمل فحسب، بل لابد من نظرة أشمل من ذلك تتعلق بالارتقاء بالوعي الاجتماعي لذاته، وبالارتقاء بالنوعية الثقافية للإنسان، فالتعليم هنا له دور تنويري يرسخ قيم العقل والمفاهيم الحضارية المعاصرة والارتقاء بالأخلاق. إن ذلك يهيء وينتج الجو الثقافي وجو الوعي الاجتماعي الذي يحضن التطور الاقتصادي، ووحده هذا الجو، إذا استطاعت الجامعة القيام بدورها الثقافي، يوطن العلم والتكنولوجيا ويحفز الإبداع فيهما ولا يتركهما مجرد سلع وموضوع استهلاك.

إن بناء الإنسان وروحه وهويته ونمط تفكيره وتفتيح قدراته الكامنة، هي وظيفة ورسالة العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب والفنون، وهي لا تقل أهمية عن التكنولوجيا أن لم تكن أشق وأهم. ويفترض بالجامعات أن تتمثل هذه الرسالة وتنظر من خلالها إلى المجتمع، وذلك ما يمنحها أفقاً تنموياً إنسانياً واستراتيجياً أوسع.

الجامعة باعتبارها عقل المجتمع عليها أن تسبق المجتمع والسوق وتشدهما معها إلى الأمام، وتستشرف المستقبل، وترشد المجتمع والسوق إلى مجالات ومهن اقتصادية تشغيلية جديدة ومستقبلية، وتعد خريجيها، لا لفرص عمل جاهزة وبانتظارهم، بل لأن يكونوا قادرين على إيجاد فرص عمل بأنفسهم، وابتكار مجالات عمل ومشاريع عمل وإنتاج مبتكرة، وتعمل على جعل المجتمع مستعداً للتغير السريع باتجاه متطلبات جديدة وأعمال جديدة لا يدركها المخططون الاقتصاديون التقليديون، الذين يعتبرون العلوم الإنسانية حملاً زائداً.

والحقيقة، ليست المشكلة في استجابة الجامعة لحاجة السوق، فذلك أمر طبيعي وضروري ومطلوب، ولكن الاجتماعيين يلاحظون أن هذه الاستجابة وصلت إلى حد الاندماج والاستغراق في السوق بحيث يحدد هولها دورها بدلاً من أن تكون هي التي تصنعه وتتقدم عليه. إن المجتمع أكثر من مجرد سوق، وحاجاته أوسع من حاجة السوق المادية، أن له حاجاته الروحية والأخلاقية والقيمية التي تكون هويته وأصالته وإنسانيته. ولذلك يفترض بالجامعة، بصفتها الوعي العالي للمجتمع أو عقله المدبر، أن تتقدم عليه فتحدد حاجاته وترسم مطامحه وهويته.

فما الدور الاجتماعي الذي يمكن للجامعة حقاً أن تمارسه؟

إن ما يصاحب العولمة والتكنولوجيا والنظم الاقتصادية الحرة الجديدة من آثار سلبية في منظومة القيم والأخلاق والخصوصية الثقافية، يعالجها علم الأخلاق وعلم الاجتماع والتربية وتعزيز الأصالة والهوية الوطنية. والنتائج غير المرغوبة اجتماعياً وإنسانياً للتكنولوجيا، والسوق، والعولمة المغفلة تعالجها الدراسات الاجتماعية العلمية والتنشئة الاجتماعية والثقافية الموجهة والرشيدة في علوم الإنسان والمجتمع، وذلك هو الدور الذي لابد من أن تضطلع به الجامعة من خلال دورها الحضاري التنويري.

أبداً، لا يقتصر دور الجامعة على العملية التعليمية، بل هي ضرورة ثقافية وحضارية وتنموية تلبي حاجة جميع قطاعات المجتمع بتقديم خدماتها العلمية والثقافية، ولابد من إعادة إشهار الجامعات على هذا الأساس، وإدراج هذه المعايير في تقييم دور الجامعات الخاصة لخلق حافز المنافسة بين الجامعات في خدمة المجتمع – الوطن.

قد يكون بإمكان العديد من مجتمعاتنا أن تمتلك التكنولوجيا أو تشتريها (منطق السوق)، وبإمكان جامعاتنا بسهولة أن تعد من يقدح زناد الآلات وينقر على الأيقونات، ونتخيل بذلك إننا نلج عصر المعلومات ومجتمع المعرفة، ولكن الأمر يحتاج في الواقع إلى أكثر من إمكانية اقتناء التكنولوجيا وتشغيلها، أنه يحتاج إلى الذهنية العلمية وتهيئة البيئة التمكينية للمعرفة في توسيع المشاركة الاجتماعية، وتعميم المسئولية الاجتماعية، وحس المواطنة والاعتزاز بالانتماء الوطني، والشفافية والديمقراطية، وبناء العقل العلمي التحليلي المقارن والنقدي. ولا يكتمل كل ذلك دون توسيع الأفق الثقافي والحس الجمالي، والتنوع الغني للقيم الأخلاقية بطابعها الإنساني العالمي.

وعلى الجامعات الخاصة الأهلية أن تلتزم ليس فقط بإعداد خريجين تتوفر لديهم المعرفة والمهارات التخصصية المهنية التي تمكنهم من مزاولة المهنة في ميادين تخصصهم المختلفة، بل الجدية في الانتباه إلى تثقيفهم بالثقافة الوطنية وتدعيم أسس الهوية والأصالة والانتماء المدني في شخصيتهم، ويجب أن يدخل هذا المعيار الثاني (الثقافة الوطنية) كأهم معيار من معايير الجودة في تقييم عمل الجامعات الوطنية. والانتباه إلى عدم اعتبار الثقافة من سقط المتاع.

لاشك أن ذلك هو دور الجامعة ومجال خدماتها المهم للمجتمع – الوطن. وعلى الجامعة أن تقدم نفسها للقطاعين العام والخاص ولجميع هيئات المجتمع على أساس هذا الدور، فهي ليست مجرد مكان للتعليم العالي والتأهيل المهني، بل وبالدرجة التي لا تقل أهمية، مركز للإشعاع الثقافي في المجتمع والاغتناء الروحي وتوسيع الآفاق الإنسانية***.

ولتكسب دورها فعالية أكبر في الجانب الاجتماعي، يفترض بالجامعة أن تحرص على أن تكون علاقتها بالمجتمع علاقة تفاعلية عملية، تطور صورة الجامعة في المجتمع وتدخلها كل مؤسسة وكل بيت من جهة، وتزج طلاب الجامعة في خبرات حقيقية وتطبيقات عملية لما يتعلمونه نظرياً من خلال تدريبات ميدانية في الإدارات الرسمية وجهات العمل والمؤسسات الأهلية والمدنية من جهة ثانية.

ولتحقيق هذا الدور النشط على الجامعة أن تولي عناية فائقة وخاصة لخدمة المجتمع من خلال أنماط متعددة لهذه الخدمة كالعمل التطوعي في مجالات البيئة والعمل الخيري والمحاضرات والندوات وبرامج المهارات والإرشاد المهني والمدرسي وورش العمل مع المؤسسات الوطنية المختلفة خارج الجامعة وداخلها. وأن تلتزم دائماً بالمشاركة والمساهمة في جميع أنشطة وفعاليات المجتمع إدراكاً لدورها القيادي الرائد في التنمية الإنسانية للمجتمع والارتقاء به.

الخاتمة:

في الظروف الراهنة من العولمة وقيم التجارة المعاصرة ونزعة السوق والاستهلاك، على الجامعة الحذر من التحول إلى مجرد معمل لإنتاج السلع الخاضعة لمبدأ العرض والطلب والابتعاد عن وظيفتها الثقافية والاجتماعية وبناء الإنسان والروح الإنسانية والمواطن والهوية القومية، فالجامعة هي الأساس في صون المجتمع والمحافظة على الهوية وصون التقاليد الأصيلة وتنشيط الواقع الفكري والثقافي.

ولتعزيز الدور النهضوي للجامعة وترسيخ التزاماتها العلمية والإنسانية تجاه المجتمع، يفترض بقيادة المجتمع (الحكومة) أن تطور التزاماتها تجاه الجامعة بتعزيز مكانة العلوم الاجتماعية والإنسانية بزيادة الطلب على البحث الاجتماعي والبحوث في مجالات العلوم الإنسانية، ومأسسه اعتمادها قاعدة معرفية لابد منها في صناعة القرار أسوة بالبلدان المتقدمة، حيث يشير تقرير المعرفة العربي السابق الذكر إلى ما تبديه المؤسسات الغربية من اهتمام متزايد بالدراسات، الاجتماعية في الوطن العربي في حين يغيب هذا الاهتمام من جانب الحكومات والمؤسسات العربية[٢٥]. والأمر يتطلب قراراً وإرادة سياسية جادة.

إن المبالغة في مديح التكنولوجيا والنتائج الاقتصادية المادية للتنمية، وقد تحولت في إطار العولمة إلى عقيدة، إلى إيديولوجيا، تؤدي إلى حياة تفتقر إلى البعد الإنساني، بل قد تحبط التنمية الشاملة، لما تؤدي إليه من فقر ثقافي واقتصار على بعد واحد للوجود الإنساني. ولكن "إيديولوجيا الحقائق الاقتصادية وحيدة الاتجاه تؤول إلى الغروب"[٢٦] وتبقى الآداب والفنون والعلوم الإنسانية والاجتماعية

محتفظة بقيمة ودور لا يمكن استبدالهما بالتكنولوجيا أو بارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أو بأية قيمة مادية أخرى.

لاشك لدينا أنه ليس بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب والفنون وحدها تحيا المجتمعات، ولكن الوظيفة الإنسانية الاجتماعية الثقافية التنويرية للجامعة هي الأساس الرئيس والراسخ من حيث تضمنها لإمكانات بناء الإنسان وروحه وهويته ونمط تفكيره. فإذا كانت الوظيفة العلمية والتقنية تصنع الجسد فإن الآداب والعلوم الإنسانية والفنون تصنع الروح. وليس من الحكمة إهمال إحداهما لصالح الأخرى.

الهوامش:

* الأكاديمية هو اسم المدرسة التي أسسها أفلاطون في أثينا، وكثير من الناس وحتى الأكاديميون منهم يستخدمون الكلمة اليوم دون معرفة أصلها. وأصبحت كلمة الأكاديمية ذات دلالة علمية رصينة في جميع الأوساط العلمية والتعليمية في العالم، وهي تطلق اليوم على المؤسسات التعليمية العليا كالجامعات والمعاهد والمدارس العسكرية العليا، ويشترط أفلاطون على المنتسب إلى الأكاديمية "أن يكون شاباً فارغ القلب، غير ملفت إلى الدنيا، صحيح المزاج، محباً للعلم، بحيث لا يختار العلم شيئاً من الأشياء صدوقاً، منصفاً بالطبع، متديناً، أميناً عالماً بالوظائف الشرعية، والأعمال الدينية، غير مخل بواجب فيها، ويحرم على نفسه ما يحرم في ملة نبيه، ويوافق الجهور في الرسوم والعادات، ولا يكون فظاً سيء الخلق، ويرحم من دونه في المرتبة، ولا يكون أكولاً، ولا متهتكاً، ولا خاشعاً من الموت، ولا جامعاً للمال، إلا بقدر الحاجة، فإن الاشتغال بطلب أسباب المعيشة مانع للتعلم".

** يعني جعلها منتجات تجارية خاضعة لمبدأ العرض والطلب.

*** الجامعة يفترض أيضاً أن تكون بيت خبرة ومركز بحث يضم الخبرات العلمية والاجتماعية ويستجيب لمختلف طلبات البحث، وتقديم الاستشارات الفنية والخدمة الاجتماعية لأي مؤسسة وإدارة وقطاع.

المراجع

١. تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ص ١٨٣.

٢. المسألة مقترحة في سياق تنظيمي آخر في: محمد عبد الغني هلال: مهارات تحديث ونقل الخبرات، قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض ٢٠٠٨، ص ١٢.

٣. نافلة بنت سعود الخروصية: تغييب العلوم الإنسانية وغياب القيم والأخلاق، جريدة عمان، الأحد ١٨ أكتوبر ٢٠٠٩.

٤. ديفيد هارفي: حالة ما بعد الحداثة – بحث في أصول التغيير الثقافي، ترجمة محمد شيا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ٢٠٠٥، ص ٢٨٧.

٥. المرجع السابق، ص ٣٩٣.

٦. جون رالستون سول، انهيار العولمة وإعادة اختراع العالم، ترجمة محمد الخولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ٢٠٠٩، ص ١٢.

٧. UNDP: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣، ص ٣٩.

٨. UNDP: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، ص ٨.

٩. جون رالستون سول، مصدر سابق، ص ١٤.

١٠. تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، مصدر سابق، أقطاب مجتمع المعرفة، الشكل ١ – ١، ص ٢٩.

١١. ينبه تقرير المعرفة العربي إلى أنه إذا اتجه اهتمام الدول العربية إلى الحرية الاقتصادية فقط، فإن مرتكزات البيئات التمكينية للمعرفة العربية سيظل ناقصاً وبعيداً عن التحقق (التقرير ٢٠٠٩، سبق ذكره، ص ٨١).

١٢. نافلة بنت سعود الخروصية: مصدر سابق..

١٣. تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٣٢.

١٤. المصدر السابق، ص ٤٦.

١٥. سمير إبراهيم حسن: ثقافة التنمية الإنسانية، مجلة التعريب، يونيو ٢٠٠٨، ص ص ١٢١-١٣٢.

١٦. UNDP: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، ص ٤٣.

١٧. ريغار هوكاس، الدين ونشوء العلم الحديث، ترجمة زيد العامري الرفاعي: دراسة في فلسفة العلم وعلم الاجتماع الديني، القاهرة، مكتبة مدبولي ٢٠٠٨، ص ١١.

١٨. وليد حمارنة: "نشأة الجامعات في أوربا"، مجلة الفكر العربي، آذار ونيسان ١٩٨١، ص ١٣١ – ١٣٩.

19. Charles h. Haskins, the renaissance of the twelfth century, Cleveland and New York, 1962.

٢٠. اتجاهات جديدة في علم الاجتماع: ميشيل هارا لامبوس (محرر)، ترجمة إحسان محمد الحسن وآخرين، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠١، ص ٦٧٠، ص ٧٠٧، ص ٧٢٧، ص ٧٤٣.

٢١. مروان بحيري، "تطور مؤسسة الجامعة في الغرب"، مجلة الفكر العربي، آذار – نيسان ١٩٨١، ص ١١٨.

٢٢. نافلة بنت سعود الخروصية: مصدر سابق.

٢٣. ميخائيل إيركة، الطريق الثالث والديمقراطية الاجتماعية الأوربية، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان ٢٠٠١، ص ٣.

٢٤. بيير بيتيجرو، "مستقبل السياسة: الأصول الأوربية والحداثة كشرط عالمي"، مجلة الثقافة العالمية، الكويت، إيار ٢٠٠١، ص ص ٤٥ – ٥٦.

٢٥. تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

٢٦. جون رالستون سوت، مصدر سابق، ص ٤٦١.

Humanities and the role of the university: linking the university with the market, or link the university and society?

Prof. Samir ibrahim Hassan

Abstract

In this research humanities refer to those areas of knowledge that deals with the study and understanding of the spiritual, cultural and social dimensions of human life. The research addresses the general tendency of neglecting humanities in our societies and universities and the erosion of its role in the development and progress of contemporary societies against an overemphasis on the so-called natural and technological sciences. Formal concern for social science, humanities, and cultural sciences in

general is minute, and almost these sciences are considered second or last class. The restoration of the status of social sciences and humanities in society and the system of higher education and redressing their marginalization. The research supports the view that social science and humanities and their knowledge sphere constitutes the framework and the necessary cultural incubator without which neither renaissance nor real innovative scientific and technological progress could be realized.